



2023/0034561/5



الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's note dated February 1st 2023, and its attachment **the Questionnaire** prepared by Special Rapporteur on contemporary forms of slavery, including its causes and consequences, concerning his call for submissions for his upcoming thematic report to be presented to the General Assembly at its 78th session in October 2023, under the theme: "**The use of technology in facilitating and preventing contemporary forms of slavery**".

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, *herewith*, **the information** received from the Competent Authorities in the State of Qatar in response to the above-mentioned Questionnaire.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, April 19th 2023



Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) - Geneva
United Nations Office at Geneva,
CH-1211 Geneva 10;
E-mail: hrc-sr-slavery@un.org



التاريخ: ٢٢/٠٩/٤٤٤١

2023/0028391/1

الموافق: ٢٢/٠٤/٢٠٢٣

ادارة حقوق الانسان

الإشارة: ا.ت د/ق ع د/ ١٨٣٣



الموضوع: طلب تقديم معلومات لتقرير المقرر الخاص المعنى بأشكال الرق المعاصرة للعام ٢٠٢٢ حول 'استخدام التكنولوجيا في تيسير ومنع أشكال الرق المعاصرة'

❖ الإجابة على السؤال رقم (١) وفروعه:

لم يتم رصد أي دليل على استخدام التكنولوجيا الحديثة في تجنيد الناس واحتضانهم لأشكال معاصرة من الرق في الدولة، غير أن هناك بعض الجرائم تعتبر امتداداً أو وسيلة موصولة لأشكال الرق المعاصرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر جريمة المتاجرة بالسمات (التأشيرات) والتي تمثل مظاهرها في الآتي:

- بقدر صلة الأمر بعمل وزارة الداخلية فإن إدارة البحث والمتابعة تتطلع وتعلّم جاهدة من أجل محاربة هذه الظاهرة لكونها الجهة المعنية بذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ م بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم ولائحته التنفيذية.

- تكمن أسباب ظاهرة المتاجرة بالسمات (التأشيرة) على أن هناك شبكات إجرامية تعمل على إنشاء شركات وهمية (لا تمارس نشاط تجاري) من أجل استصدار تأشيرات ومن ثم بيعها للأشخاص بمقابل مادي، وتقوم بالترويج لذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، الامر الذي يؤدي إلى انتشار ظاهرة العمالة السائبة كما أن ضحايا هذه الشبكات الاجرامية يجعلهم عرضة لابتزاز من قبل الجهات التي تقوم بتشغيلهم بالنظر لحاجتهم للعمل، هذا بالإضافة إلى أنهم عرضة لابتزاز الشبكات الاجرامية التي قامت باستغلالهم وذلك من خلال أخذ مبالغ منهم نظير تجديد إقاماتهم أو السماح لهم بالعمل لدى جهات أخرى، وللحذر من تفشي الظاهرة، هناك فرق عمل مختصة لدى إدارة البحث والمتابعة تعمل على ضبط الشركات والأشخاص المخالفين وإجراء التحريات الالزمة بالتنسيق مع عدة جهات بالدولة وإجراء المقتضى القانوني بحق من يثبت عليه ارتكاب هذا الفعل سواءً من الأشخاص أو المنشآت.

❖ الإجابة عن السؤال رقم (٢):



- ترى وزارة الداخلية أنه من الملائم أن تم مخاطبة (الأمانة العامة لمجلس الوزراء - وزارة العدل) حول هذا الموضوع.

❖ الإجابة عن السؤال رقم (٧):

- ضرورة قيام تنسيق عالي المستوى بين الحكومات وجهات إنفاذ القانون والشركات العاملة في مجال التكنولوجيا، وأن تولي أهمية خاصة وأولوية قصوى لمكافحة الجريمة وتقديم كل مساعدة ممكنة في هذا المجال.

❖ بشأن الإجابة عن السؤال رقم (٨):

- لا توجد أدلة متوفرة لدى وزارة الداخلية بهذا الشأن، لكن يمكن الإشارة إلى أن شركات التكنولوجيا (ميتا على سبيل المثال) تستخدم الذكاء الاصطناعي للكشف عن الحسابات الوهمية التي قد تستخدم في تجنيد الناس وإخضاعهم لأي نوع من أنواع الرق المعاصر أو غيره من الجرائم.

❖ الإجابة عن السؤال رقم (٩):

- إن التحدي الأكبر في استخدام مثل هذه التكنولوجيات (الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال) يتمثل في طول الفترة الزمنية التي يتطلبها تعليم تلك الأنظمة وتدريبها لجعلها فعالة في عمليات الكشف، خصوصاً إذا تطلب الأمر ربطها باللغة العربية، بليه التغير عالي الوراثة في الأساليب الإجرامية التي يستخدمها مجرمو المنفذون لهذا النوع من الجرائم، مع أهمية رصد ودراسة المجموعات الإجرامية المعروفة عنها ممارسة هذا النوع من الجرائم وإعداد دراسات استباقية للتنبؤ بالأساليب الإجرامية المستحدثة من قبلهم.